الأمن المجتمعي المغاربي بين الأخطار المتنامية والآليات الضامنة
" دراسة حالة الجزائر والمغرب"

Maghreb Societal security between increasing Dangers and guarantor mechanisms "Case Study of Algeria and Morocco"

منير العمري*
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03
lomrimounir2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/02 تاريخ القبول: 2020/05/30

الملخص

نتناول في هذا المقال موضوع يتعلق بالأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية، وبالتحديد في الجزائر والمغرب، حيث أن الأمن المجتمعي كأحد القطاعات الأمنية تم تناوله بعد نهاية الحرب الباردة، ويتطرق بشكل أساسي لموضوع الهوية، التهديدات، والمعضلات الناجمة عنها التي شهدتها العديد من مناطق العالم. حيث أن المنطقة المغاربية هي الأخرى تشهد هذا النوع من التهديدات والمعضلات، التي وجب مواجهتها عن طريق آليات وإجراءات فعالة خصوصا في الجزائر والمغرب، من أجل ضمان وحدتها وتماسكها، هذه الإجراءات تكون عبر مجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية، الثقافية.

الكلمات المفتاحية: الامن؛ الأمن المجتمعي؛ المعضلة الأمنية؛ الجزائر؛ المغرب.

Abstract

In this article, we discuss the issue of Societal Security in the Maghreb region, particularly in Algeria and Morocco, where Societal Security as a security sector was dealt with after the end of the Cold War and mainly addresses the issue of identity, dangers and dilemmas that have occurred in many regions of the world. The Maghreb is also witnessing the kind of threats that must be faced through effective mechanisms and procedures, especially Algeria and Morocco, to ensure their unity and cohesion. These measures are through a combination of political, economic and cultural factors
Keywords: Security; Societal Security; dilemmas Security; Algeria; Morocco.

* المؤلف المرسل: العمري منير، الإيميل: lomrimounir2@gmail.com

مقدمة:

إن المنطقة المغاربية تشهد العديد من التحديات على مستويات مُختلفة؛ سواء كانت سياسية، أمنية، اقتصادية، أو اجتماعية، وترتبط هذه التحديات أساسًا بالمكانة " الجيو–سياسية " للمنطقة. ولعل أهم هذه التحديات التي تواجه دول المنطقة، وعلى وجه الخصوص الجزائر والمغرب، هي تلك التهديدات المتعلقة بقضية "البناء الهوياتي" الذي لايزال في مرحلة مراجعة وترسيخ لمقومات الهوية الوطنية؛ بما يتوافق مع طموحات المواطنين.

إن الأخطار التي ترتبط بقضية الهوية أصبحت أكثر الأخطار حدوثا في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ إذ أن العديد من المجتمعات والدول تفككت نتيجة خلل في التعامل مع قضية الهوية وبناء الولاء للدولة. أدى هذا إلى اهتمام الدراسات الأمنية بالمواضيع التي تختص بقضايا البناء المجتمعي والهوية، والمعضلات الناجمة عنها. ونظراً للأهمية البالغة التي تكتسي هذا الجانب فإنه من الضروري دراسة وتحليل الوضع القائم في الجزائر والمغرب، وعليه نطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن ضمان التماسك المجتمعي في الجزائر والمغرب، في ظل الاخطار المهددة لأمن البلدين؟**

وعليه نطرح **الفرضيات** التالية:

– يرتبط التماسك المجتمعي في الجزائر والمغرب، بفعالية الآليات الثقافية والاقتصادية والسياسية.

– يرتبط تنامي الاخطار المجتمعية في الجزائر والمغرب، بالسياسة العامة المتعلقة بالهوية والمتبعة من قبل البلدين.

المنهج: إن طبيعة الدراسة تتطلب توظيف منهجين هما: المنهج المقارن، والمنهج التاريخي. أما من الناحية النظرية فالدراسة اعتمدت على العناصر المتعلقة بالأمن المجتمعي.

كما أن هذه الدراسة تحاول إبراز جدية هذه الأخطار المجتمعية منذ الخمسينيات الى 2019، مع تقديم أهم الآليات المساهمة في التماسك المجتمعي، وعليه تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية: **أولا:** مفهوم الهوية والامن المجتمعي.

ثانيا: الأخطار الأمنية المجتمعية في المنطقة المغاربية –الجزائر والمغرب–.

ثالثا: الآليات الضامنة للتماسك المجتمعي.

أولا: مفهوم الهوية والأمن المجتمعي:

تنطلق الهوية في المنظور الاجتماعي من الإحساس الواعي للإنسان بالتفرد، والتضامن مع قيم الجماعة، فهي مجموعة عمليات تقع في الشخصية، وفي مركز ثقافتها الاجتماعية. ترتبط الهوية بالعوامل المجتمعية، وتتعدد وفق التيارات الفكرية داخل المجتمع، والهوية تتشابك وتتداخل في كل مركَب، نتيجة لتغير المجتمع وتشابك علاقاته وتنوع تفاعلاته في سياق الأبعـاد البنائية والوظيفية.[1]

من حيث **الاصطلاح**، يتم الإشارة الى مفهوم الهوية أنها تشكل مفهوم الذات بشكل مختلف أوهي ما يتبادر إلى الذهن عندما يفكر المرء بنفسه[2] ،كما أنها إحساس فرد أو جماعة بالذات. إنها نتيجة وعي الذات، بأنني أو نحن نمتلك خصائص مميـزة ككينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم[3]. لذلك يمكن أن نستنتج أن مفهوم الهوية كمصطلح يُقصد به الخصوصية الثقافية التي تميز أمة عن أخرى . فالهوية هي وحدة المشاعر الداخلية، التي تتمثل في وحدة العناصر المادية، والتمايز، والديمومة، و الجهد المركزي، وهذا يعني أن الهوية هي وحدة العناصر المادية و النفسية المتكاملة .[4]

نجد أن مفهوم الأمن المجتمعي يرتبط أشد الارتباط بعنصر الهوية . كوْن الدراسات الأمنية النقدية أولت اهتماما بالغا بقضية الهوية ،وظهر هذا الاهتمام بعد نهاية الحرب الباردة ، حين اهتم هذا الحقل بظهور مُنطلقات جديدة في الدراسات الأمنية من بينها ما أنتجته مدرسة كوبنهاجن التي اقترحت توسيع الدراسات الأمنية للتركيز على قطاعات مُختلفة حول الدولة والمجتمع ؛ من خلال تحديد تهديدات أمنية جديدة ، وقدّم رُواد هذه المدرسة أبعاداً جديدة لدراسة الأمن ، بالتالي تغيير "الأمن" المُرتكز على الدولة إلى معالجة مسألة "الأمن" من خلال طرح

---

[1] فريـال حمود ،عيسى الشماس ،"مستويات تشّكل الهوية الاجتماعية وعلاقتها بالمجالات الأساسية المكونة لها لدى عينة من طلبة الصف الأول الثانوي من الجنسين"،**مجلة جامعة دمشق** ،المجلد27،ملحق،2011، ص.563.

[2]Oyserman Daphna ،Kristen Elmore ،"Self, Self-Concept, and Identity "، **A Division of Guilford Publications، Inc**.72 Spring Street, New York، 2012،p.69.

[3] حبيب صالح مهدي،"دراسة مفهوم الهوية"، **مجلة مركز دراسات الاقليمية** ،العراق، المجلد5، العدد13.ص.3.

[4] محمد احمد عمر ابوعنزة ،**واقع اشكالية الهوية العربية بين الاطروحات الاسلامية والقومية** ، ماجستير (قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط، 2011)، ص.8.

سؤال "الأمن لمن؟"[1]؛والذي بواسطته تم إعادة تقسيم القطاعات الأمنية التي تنشأ منها معضلات أمنية مُهددة ، ليس تجاه الدولة وحسب، بل تجاه المجتمع أيضا وهويته.

أصبحت الهوية كمحور للسياسة الدولية ذات أهمية متزايدة مع الضغوط المتنامية في عالم مُعولم؛ وتوسيع الحقوق المدنية الدولية وحقوق الإنسان التي تعترف بحق التعبير عن الذات[2] والهوية ، حيث أن الأمن المجتمعي يُركز على الهوية ، والتهديدات الناجمة عنها ،ويُعتبر **باري بوزان(Barry Buzan)** و**اولي يفر (Ole Waever)**أول من تطرّق لمفهوم الأمن المجتمعي في إطار مدرسة كوبهاجن التي نشرت لأول مرة المفاهيم الموسعة للأمن. فإضافة إلى الجوانب العسكرية التقليدية، تم إضافة الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية، والتي يمكن أن تُؤثر جميعها على المجتمعات و أمنها[3].

يُقدم **باري بوزن(Barry Buzan)** مفهوم الأمن المجتمعي في كتابه (**people, states and fear)** أنه واحد من القطاعات الخمسة؛ في هذا السياق، أشار إلى الأمن المجتمعي على أنه "**استدامة في الأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والهويات الوطنية ، وعادات الدول**".[4] فجُل الدراسات الأمنية تُنظر للأمن المجتمعي: "**بأنه قدرة المجتمع على الحفاظ على طبيعته الجوهرية تحت ظروف متغيرة، وتهديدات واقعة أو محتملة**". ففي الوقت الذي كانت الدولة هي الفاعل المستهدف بالتهديد في الأمن السياسي، العسكري، الاقتصادي، والبيئي. يكون المجتمع معنيًا بالعملية الأمنية فيما يخص الأمن المجتمعي؛ هذا الأمر يفتح المجال واسعاً للحديث عن الأمن المجتمعي[5].

إن الأمن المجتمعي يرتبط بشكل أساسي بالهوية والتهديدات التي قد تصيب هوية المجتمع

---

[1] Sezer Ozcan ، "securitization of energy through the lenses of copenhagen school". **Orlando International Conference**، United States of America، 21-23 March 2013، p.60.

[2]Markus Thiel"،identity, Societal Security and Regional Integration in Europe" **Florida European Union Center** ، University of Miami، Vol، 7 No6.2007،p.03 .

[3] Markus Thiel، **op.cit** . p. 05 .

[4] Poul Roe ، **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**،London and New York، Taylor & Francis،2007،p.42.

[5] Barry Buzan ، Hensen Lene "The Evolution of International Security Studies" U k: **Cambridge University pres**s،2009،p212،213.

كما أن التهديدات وفق منظور **باري بوزان(Barry Buzan)** لهذه القيم تأتي بشكل متكرر من داخل الدولة أكثر من الخارج[1].هذا يُؤكد أن التهديدات لها طابع داخلي و خارجي، وفي هذا الصدد **بوزان(Barry Buzan) واولي يفر (Ole Waever)**و و**دي وايلد (Woody Wilde)**يحددون التهديدات في القطاع المجتمعي إلى ثلاثة فئات رئيسية هي: **الهجرة،** و**المنافسة الأفقية** ،و**المنافسة العمودية** .

في حالات الهجرة، يتم تغيير المجتمع المُضيف عن طريق التدفقات الخارجية ويتم من خلال حصول تحول في التركيبة السكانية. أما التأثير الأفقي فتُشير "المنافسة" للجماعات وحاجاتهم إلى تغيير طرقهم بسبب التأثير اللغوي أو الثقافي السائد. أما التأثير العمودي فتُشير لتلك الحالات التي تتكَون فيها توجهات الاندماج أو التفكك، وضغط الجماعات إما نحو هويات أوسع أو أضيق[2] .

يُقصد بالتهديد هنا، فقدان المجتمع لهويته الأصلية نتيجة عوامل داخلية أوخارجية، وهي تختلف عن المعضلة الأمنية المجتمعية، التي تعني بالأساس حالة العداء بين مجموعة مجتمعية تجاه مجموعة أخرى، أو تجاه الدولة. اما الاخطار المجتمعية فأنها تشتمل على التهديدات والمعضلات معا.

إن دوافع هذا السلوك النزاعي والتصعيد الإثني للجماعات والتنظيمات الداخلية عديدة؛ تتراوح بين الأسباب السياسية والثقافية والقيمية. كما نجد أنها في معظم الأحيان نتيجة لفشل وتفكك القيمة المركزية للدولة خاصة مع ترّسخ مظاهر ما يسمى بالدول الفاشلة. فعندما تُخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع؛ والتحكم في التفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية التي تشاركها نفس الإقليم؛ تشعر المجموعات باللاأمن ويؤدي ذلك إلى تصاعد حدّة المعضلة الأمنية المجتمعية، وتسعى هاته المجموعات لتُعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى ويزيد سلوكها النزاعي كلما زاد انتماؤها إلى الجماعة العرقية.

[1] Zaneta Ozoliņa ، **Societal Security: Conceptual Framework Societal**، the Konrad Adenauer Foundation and the Latvian Political Science Association ،2016،p.14.
[2]Poul Roe ، **op.cit** ،p. 41 .

وتمتد إلى لعبة صفرية أي السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية كما حدث في كل من الصومال ورواندا وليبيريا[1]. لذلك فإن المعضلة الأمنية المجتمعية تتخذ شكلين: شكل ذو طابع عنيف، وآخر غير عنيف.

1-الشكل العنيف أو المسلح:

إن ردة الفعل في الدفاع عن الهوية قد تتخذ شكلاً عنيفًا باستخدام الوسائل العسكرية و العنيفة؛ وعلى وجه الخصوص الحالة التي يكون فيها ترابط وصلة بين الهوية والأرض أي الدفاع عن "الوطن التاريخي", فحالة الخطر موجهة ضد المجتمع.

إذا، التهديد الذي تُشكله مجموعة مجتمعية عن طريق هجوم مسلح، يتطلب مواجهة عسكرية ورد ذُو طابع عسكري [2].على سبيل المثال أزمة رواندا بين قبائل " الهوتو و التوتسي" التي اتخذت شكل مجازر جماعية .حيث شهدت حملات من التطهير العرقي سنة 1994[3].فالشكل العنيف للمعضلة الأمنية يصل في أقصى مداه إلى صدامات دامية و في بعض الحالات إلى موجات من التطهير العرقي الواسع.

2-الشكل غير العنيف "غير المسلح":

إن المفهوم غير العسكري للدفاع على المستوى الداخلي (داخل الدولة) يهتم بالأخطار التي تمثلها بعض الجماعات التي لا تمثل بالضرورة خطراً مسلحاً إنما خطراً ديموغرافياً بشرياً، والوظيفة السياسية هنا تهدف للحفاظ على المجتمع ومعتقداته وممارساته وضروراته الحيوية وتأمين ثقافته.يُوضح **روبيرت هايدن (Robert Hayden)**على سبيل المثال الأخطار على هوية المجتمع التي يمكن أن تصل إلى درجة التطهير العرقي، في بعض المجتمعات انطلاقا من اعتبارات ديموغرافية[4].من خلال هذا الطرح نستخلص امكانية تطور المعضلة غير العنيفة الى معضلة أشدً عنفًا. المعضلة الأمنية في هذا الشكل غير العسكري –غير العنيف – قد تتخذ أشكالاً أخرى لكنها ليست عنيفة أو مسلحة فقد تكون عن طريق وسائل ثقافية ،و إعلامية، و

---

[1] بوعلام برزيق ،"" **المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك** "، نشر يوم 18 سبتمبر 2017 و اطلع يوم 15 جوان 2019 على الرابط: https://bit.ly/2xNhvuV.

[2]Poul Roe ،**ibid** ، p. 85 .

[3] Billy Tware،"Rwandan Ethnic conflicts Historical Look at Root Causes" ،**European Peace University Austria** ،2012 ،p.2،3.

[4]Poul Roe ، **ibid**، p .85 .

سياسية أو ديمغرافية في سبيل الدفاع عن جوهر هويتها ، واستمرارية أمنها المجتمعي، فقد تلجأ الجماعة الهوياتية إلى ترسيخ هويتها اللغوية ،أو الدينية ،أو الثقافية إعلاميا عبر مختلف القنوات وعن طريق إدراجها في المناهج التربوية وغيرها ،بالضغط على سلطات الدولة .

إن الإطار العام للإلمام بالأمن المجتمعي يكون عبر ما يلي

إن مفهوم الأمن المجتمعي يُركز على هوية المجتمعات وقدرة المجتمع على الحفاظ على هويته أو فقدانها. **إن التهديدات المجتمعية** الموجهة إلى الهوية تكون عبر ثلاثة مستويات متعلقة: بالهجرة، والتأثير الأفقي من الهويات الأخرى، أو التأثير العمودي من خلال الاندماج ضمن هوية أشمل أو الانفصال عنها. **إن المعضلات المجتمعية** قد تتخذ شكلا غير مسلح أو غير عنيف، في المقابل قد تؤدي إلى صدامات عنيفة ومسلحة. وعليه فإن المفهوم الإجرائي للأمن المجتمعي يعني قدرة المجتمع على أن يحمي ويحافظ على المكونات الأساسية التي تشكل جوهر هويته تجاه أخطار حاصلة أو أخطار ممكنة الحدوث.

ثانيا : الأخطار الأمنية المجتمعية في المنطقة المغاربية:

إن المنطقة المغاربية وما تحمله من انتماء هوياتي–إسلامي، عربي، أمازيغي –يجعل من دول المنطقة ذات تنوع هوياتي في إطار تلاحم بين هذه المكونات الثلاث، فالدستور الجزائري يؤكد على الانتماء الإسلامي، والعربي، والأمازيغي "**المكونات الأساسيّة لهوّيتها وهي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة**"[1]. كما يؤكد المغرب الأقصى بدوره على هذه المكونات الأساسية الثلاثة إضافة الى روافد أخرى: "إفريقية وعبرية وأندلسية "ينص الدستور أن الهوية الوطنية تشمل "العروبية –الإسلامية، الأمازيغية والصحراوية الحسانية[2]. لذلك فالمكونات المجتمعية الاساسية في الجزائر والمغرب تتكون: الدين الإسلامي والعروبة والامازيغية.

1–التهديدات المجتمعية أثناء الفترة الاستعمارية:

إن الهوية المغاربية خصوصا في الجزائر والمغرب، عرفت مجموعة من التهديدات بداية بالفترة الاستعمارية. فالاستعمار سعى إلى إحداث تغيير في مكونات الهوية للمنطقة من أجل تسهيل عملية التغلغل والسيطرة عليها، فكانت أحد أهم سياسات فرنسا الاستعمارية في الجزائر

[1] الدستور الجزائري، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد14،الصادر في 7 مارس2016،الديباجة، ص.4.

[2] الدستور المغربي، **الظهير رقم**1.11.91، الصادر في 27 جوان 2011،ص.2.

هي ضرب صميم الهوية الجزائرية بمختلف ركائزها؛ عن طريق نشر التنصير واللغة الفرنسية على حساب العربية؛ واستهدفتها بشكل مباشر وغير مباشر، فقد تركز عمل الاستعمار في الميدان الثقافي على تعليم اللغة الفرنسية، ومنع الجزائريين من تعلم اللغة العربية. فكان على الطفل الجزائري أن يتعلم اللغة الفرنسية كلغة قومية، لأن الاستعمار كان يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر.

استطاعت هذه السياسة أن تطّبع بعض العقول المحلية بطابع الاستعمار (التيار الفرنكفوني) التي حاولت عرقلة عملية التعريب فيما بعد[1] ،هذا ما أشار إليه **الشيخ البشير الابراهيمي** حين قال: "**مشكلة العروبة في الجزائر أساسها وسببها الاستعمار الفرنسي ...فهو منذ أن احتل الجزائر عمل على محو الاسلام..وعلى محو اللغة العربية لأنها لسـان الإسلام**"[2]فاعتمدت على سياسة التنصير من خلال أشكال متعددة من الوسائل السلمية كالتحبيب في السيد المسيح ، وتوفير الخدمات الانسانية. أما الوسائل غير السلمية تمثلت في غلق الزوايا، نفي رجال الدين، وإبطال شرعية المواسم الدينية وغيرها[3].

بالنسبة للمغرب الأقصى، فقد تعرض للظاهرة الاستعمارية من طرف فرنسا وإسبانيا إذ أن المستعمر سعى الى إحداث فصل وشرخ في مقومات الهوية المغربية، فجاء صدور الظهير البربري في14 ماي 1930 المُعلن عن هيئة حماية من قبل السلطان المغربي و أُصطلح على تسميته "الظهير البربري"، الذي وُضع على أساس مرسوم 11 سبتمبر 1914، من خلاله أعُلن عزم فرنسا على الاحتفاظ بالقانون العرفي بين القبائل الريفية التي تتبعها، بدلا من الشريعة الإسلامية[4] . كان هدفه –المرسوم سالف الذكر– الفصل بين العرب و الأمازيغ من خلال إبعاد الأمازيغ عن الأحكام الاسلامية .

---

[1] صفية نزراي ، **الامن الثقافي في المغرب العربي** ،ماجستير (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ،الجزائر،2011)، ص.75.

[2]نصيرة زيتوني ، "واقع اللغة العربية في الجزائر" ،**مجلة جامعة النجاح للأبحاث** ،السعودية، مجلد 28، العدد 10،2013،ص.2161.

[3]خديجة بقطاش ، **الحركة التنصيرية الفرنسية في الجزائر1830–871** ،(سوريا: دار حلب،2007)،ص.31.

[4]Katherine Hoffman ، "Berber Law by French Means :Customary Courts in the Moroccan Hinterlands. 1930–2010" ،**Northwestern University**، p. 854.

إضافة الى هذا، سعى الاستعمار الفرنسي لترسيخ اللغة الفرنسية لتصبح فيما بعد اللغة الأجنبية التي تحظى بحق الأفضلية في المستعمرات المتحررة؛ كما عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية لتحويل هذه اللغة إلى جزء من كيان المستعمرات. وفي هذا الصدد يقول **عبد الهادي التازي:** "**الفرنسية دخلت إلينا في المغرب عن طريق مستعمر ذكي جدا، عرف كيف يغرس لغته داخل البيوت، وهو ليس مثل الاستعمار الإنجليزي الذي كان يكتفي بالوقوف عند البوابات بالخارج ليحصل على الإيرادات** ".[1] فالاستعمار الفرنسي كان دوما يقوم بممارسات تؤثر في هوية المجتمعات الخاضعة له، وهكذا اتبع الفرنسيون سياسة لغوية ممنهجة، عمدوا من خلالها إلى خلق نوع من المواجهة بين اللغة الفرنسية واللغات المحلية، وذهبوا من خلال ذلك إلى اختلاق علاقة بين درجة التقدم الحضاري واللغة المستعملة، حيث كُرست فكرة "اللغات المتقدمة" و"اللغات المتخلفة". وكانت تهدف إلى إثبات أنه لم يكن لكل اللغات نفس القيمة. بذلك تمت مواجهة اللغات الأوربية بلغات العالم الثالث، وهذه المواجهة لعبت دورا مهما في إطار الإيديولوجية الاستعمارية آنذاك[2]، وشكلت تهديدا جديا على مُكونات الهوية في المغرب.

2 –المعضلات المجتمعية بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال ظهرت بوادر معضلات أمنية مجتمعية في ظل الصراع القائم حول مكونات وروافد الهوية الوطنية في الجزائر والمغرب؛ نظراً للاختلافات الإيديولوجية بين النخب الحاكمة. بدأت بوادر هذا الاختلاف تظهر مباشرة بعد الاستقلال فكانت سياسات السلطات الجزائرية تهدف إلى استعادة مكانة اللغة العربية أمام التيار الفرنكفوني، وكذلك تبَنَي الخيار الاشتراكي الذي أدى بدوره الى تهميش التيارات الإسلامية، أيضا عدم إعطاء اللغة العربية الحيز المناسب في مختلف المجالات، فغلب على الأمر الشعارات الإيديولوجية أكثر من الفعالية في التطبيق.كما تم تجاوز المكون الأمازيغي فغاب تفعيل هذا المُكون في المناهج الدراسية والمجالات الثقافية. هذه السياسات كانت تُخفي بين طياتها معضلات مجتمعية، طفت الى السطح بين الأوساط الشعبية

[1] علي بنطالب ،"السياق الاستعماري و تأثيره على الوضع اللغوي بالمغرب"، **مجلة المجتهد** ، الرباط ،المغرب، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية،العدد11،2016،ص.59.

[2] **نفس المرجع** ،ص.60 .

في أحداث الربيع الأمازيغي مارس1980 كردة فعل على حالة الإهمال التي تعرضت لها الثقافة و اللغة الأمازيغية طيلة عقدين .[1]

ثم تلتها سنة 1994 الذي شهد مقاطعة الموسم الدراسي في منطقة القبائل للتنديد بقانون 05/91 الرامي إلى تعميم استعمال اللغة العربية، كما اعتبروا أن القانون يحمل بين طياته خلفيات عنصرية وغير متجانس مع التعدد الثقافي في الجزائر، و تقدم نواب المنطقة بمشروع قانون يتضمن الاعتراف باللغة الأمازيغية[2] ،وكانت مسيرة 14جوان2001 أحد فصول المعضلة بتجمع العديد من المتظاهرين القادمين إلى العاصمة للمطالبة بالحقوق الثقافية، والاعتراف باللغة الامازيغية . لكن بعدها ظهرت بوادر الهدوء حول قضية الهوية بعد سلسلة من القرارات التي أعادت بلورة موضوع الهوية الوطنية، من خلال إدراج المُكون الأمازيغي ضمن مقومات الهوية الوطنية. فكان الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة وطنية سنة 2002، ثم أمرية سنة 2008، التي تلتزم بتدريس اللغة الأمازيغية في المدارس، ثم ترسيم اللغة الأمازيغية لغة رسمية في دستور 2016 في مادته الرابعة **04**[3] ،إلا أن بعض مظاهر الصدام لاتزال قائمة في بعض الأحيان، مثلما شهدته جامعة البويرة في ديسمبر 2017،بعد مسيرة لطلبة الجامعة مطالبين بتعميم تدريس الأمازيغية لكن الامور خرجت عن السيطرة . وأدت إلى حدوث صدامات بين طلبة يمثلون تيارات مختلفة[4].

تبقى هذه الصدامات محصُورة في نطاق معين، لأن غالبية الاحتجاجات التي تشهدها منطقة القبائل هي كباقي الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في الجنوب والمناطق الأخرى، تطالب بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما يؤكد أن المعضلة الأمنية المجتمعية ليست بين فئة وفئة، بقدر ما هي بين فئة مجتمعية والسلطة، نظرا لعدم رضاها عن مُخرجات السلطة سواء على الصعيد السياسي، أو الاقتصادي، أو الثقافي.

---

[1] عز الدين مناصرة ، **المسالة الامازيغية في الجزائر والمغرب**،(الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع. 1999)،ص.59.

[2] محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري** ، دكتوراه (الجزائر: كلية العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،الجزائر،2008)ص.157.

[3] الدستور الجزائري، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 14 الصادر في7 مارس2016،ص. 6.

[4] احسن حراش ،"غلق جامعة لبويرة الى اشعار لاحق" ،**جريدة الشروق اليومي** ،2018،العدد 5666،الجزائر،ص.11.

في المغرب وبعد استقلال المملكة في مارس 1956، استمر البعد القومي في سياسات الدولة بتأثير من حزب الاستقلال. ولم يتم الالتفات إلى الهوية المغربية ذات الأبعاد المتعددة. فكان شعار التعريب في قطاعات التعليم والإدارة والقضاء كرد مباشر على سياسة الفرنسة الذي فرضته القوى الاستعمارية، هذه السياسة التي تهدف لإبقاء الفرنسية كان يُراد منها استمرار التعبئة بعد الجلاء العسكري الفرنسي[1]. كما سادت حالة من عدم الرضى عن مسار التعريب الذي مازال متأخرًا لصالح الفرنسية، إضافة الى استمرار تهميش المكون الأمازيغي. هذه الأوضاع دفعت إلى موجة من الاحتجاجات، فأحداث ما عُرف بالربيع الأمازيغي 1980 بمنطقة القبائل بالجزائر، كان له تأثير مباشر على الحركة الأمازيغية بالمغرب، حيث شهدت هذه الفترة بعض التحركات وتأسست الجامعة الصيفية بأكادير والتي مُنع أول لقاء لها في صيف 1981، ولكن شكْل هذا التأسيس أول بادرة للتنسيق بين الفاعلين الأمازيغ. ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية من العمل السري إلى العمل العلني للحركات الأمازيغية بالمغرب، وهو ما خلق ردة فعل عكسية لدى السلطات حيث اعتبرت المسألة بمثابة أمر شديد الحساسية.[2] التي ردت عليه بحملات من الاعتقالات. لكن بعد ذلك بدأ التعامل بشكل سلمي مع القضية والاتجاه نحو معالجة قضية الهوية وإعادة الاعتبار لكل مكونات الهوية.

3 – التأثيرات الاقليمية:

إن العديد من الأزمات الإقليمية قد تتَّمدد في حال عدم المعالجة السريعة السليمة. من أبرز المعضلات الأمنية الإقليمية في المنطقة المغاربية نجد:

أ-أزمة الطوارق ودولة مالي: تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما اعُتبرت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل ويُعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة

[1] رفيق بن حصيرة ، **الامازيغية و الامن الهوياتي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر والمغرب** ، ماجستير (باتنة : كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية ،تخصص دراسات متوسطية ومغاربية ،الجزائر، 2013) ،ص.73.

[2] إكرام عدنيي ،"الأمازيغية: إشكالية الأصل واللغة والهوية عرض لتحولات الاهتمام بالمسألة اللغوية بالمغرب"، أطلع يوم 10 جوان 2019 على الرابط :**https://bit.ly/2Lp24C0**

بمشكلات وتهديدات دوائر استراتيجية أخرى.[1] وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر؛ نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية بصفة عامة[2] .

تعتبر الحالة التي تعيشها مالي من المشاكل التي تؤرق الجزائر و دول منطقة المغرب العربي، حيث ورثت دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا العديد من المشكلات، أهمها مشكلة بناء الدولة، خصوصا في الجانب المُتعلق بغياب الاستقرار عن المؤسسات السياسية و فقدان السيطرة على العديد من الأقاليم، بسب الصراعات الداخلية التي لها طابع إثني و قبلي، بالنظر الى أن العديد من تلك الإثنيات والعرقيات عابرة للدول[3] .وهو ما يُشكل تهديدا للأمن المجتمعي في مالي وفي الدول المجاورة لها. تظهر هنا أزمة الاندماج الوطني، ويرجع عجز النظم السياسية عن إدارة هذه الأزمة لعدد من الأسباب، فقد يظهر هذا العجز لفساد هذه النُظم وتحيزها لجماعة إثنية على حساب الجماعات الأخرى مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها التوزيعية على الوفاء–ولو بالحد الأدنى–بمطالب مختلف الجماعات الإثنية.[4]لأن أي مُعضلة أمنية مجتمعية في منطقة شمال مالي قد ينتقل مداها للجزائر. فقيام دولة الازواد الطوارقية في شمال مالي قد يشجع بعض الاطراف الاقليمية على تكوين دولة للطوارق قد يكون لها امتداد داخل الجزائر، مستغلين تأثُر بعض الشباب والمراهقتين الطوارق بمشروع الدولة الطوارقية. والاكيد أن الجزائر هي أكثر تأثرا بهذا الجانب من المغرب، لكن حدوث تفكك دولاتي في منطقة الساحل أو المنطقة المغاربية سوف يصل تأثيره للمغرب نظرا للتركيبة العرقية في المغرب.

لذلك فإن الأخطار الإقليمية الأمنية ليست مُ حصورة في الأخطار الأمنية التقليدية بل تمتد أيضا للأخطار الأمنية المجتمعية والتي يكون تأثيرها على الدولة والمجتمع معا.

---

[1] قوي بوحنية ،"الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي"،**مركز الجزيرة للدراسات** ،قطر ،2012،ص.3.

[2] **المرجع نفسه**،ص .04.

[3] عبد الرزاق خيري جاسم، "الحركة الازوادية في مالي وتشكيل الدولة"،**مجلة الدراسات الدولية** ،جامعة بغداد،العراق،2008،العدد57،ص ص.3.6 .

[4] إبراهيم كانتي مادي ،" الأزمة السياسية في مالي "،**مجلة افاق الافريقية**، مصر، 2012،المجلد10،العدد 36.ص.109.

ب-الجوار الإقليمي المضطرب: إن تصاعد الأحداث في ليبيا زاد من خطر انتشار المعضلات الأمنية على المنطقة المجاورة لها -دول المغرب العربي التي لها حدود مشتركة مع ليبيا-هذا ماجعلها تتحمل عبئا ثقيلا من تبعات هذه الحرب. فالنظام الإقليمي الأمني المغاربي، يؤدي الى علاقة تأثير وتأثر بين وحداته. يقودنا الحديث إلى تأثير الحالة الليبية على المنطقة المغاربية أمنيا، فالأزمة الليبية وإشكالية التدخل الدولي فيها رمى بظلاله على الدول المغاربية،[1] وبالتالي يمكن القول أنّ العامل الجغرافي يُعد عاملا محدداً لهذا الأمن، فالجزائر والدول المغاربية تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد، خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت فيها الجزائر على اعتبار موقعها دوراً محوريا في دعم حركات التحرر و مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001،ومحاولاتها دعم السلم في ليبيا، مما يجعل من الجزائر في حالة من شد للأطراف يعرضها للخطر، خاصة وأن التهديد قد انتقل من الخارج ليصل إلى عمقها في مدينة غرداية الواقعة ضمن الولايات الوسطى للجزائر.[2] كما أن ظهور التيار المتطرف في الجزائر ذي المطالب الانفصالية كان له أيضا التأثير على بعض التيارات الأمازيغية في المغرب، حيث أن الناشطين الأكثر تطرفا يشيرون صراحة إلى القضايا الإقليمية في مطالبهم، ويستخدمون بشكل مختلف مصطلحات الحكم الذاتي والفيدرالية.

4-العولمة وأثارها:

إن الظروف الدولية التي كانت نتيجة لنهاية الحرب الباردة خلقت أخطارا جديدة على بعض الدول من بينها التفكك الاثني والعرقي[3] التي تفقد قدرتها في الحفاظ على أمنها المجتمعي، حيث تخلق العولمة في إحدى صورها نمطا أفضى إلى الاختلاط بين مختلف الثقافات[4] وتُعد مخاطر العولمة على الهوية الثقافية مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية، والإرادة والثقافة الوطنية. فالعولمة تعني مزيدا من تبعية الأطراف لقوى المركز، وقد ظهر في المجتمع الجزائري هذا التأثير

---

[1] وسيلة بومدين،" الدولة الفاشلة في ليبيا و تداعياتها على المنطقة المغاربية" ، **مجلة الناقد لدراسات السياسية** ، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد03 ،2018،ص.244.

[2] ساكري الجزائري ، "الجزائر من التهديدات الخارجية الى المخاطر الداخلية" أطلع17 افريل 2019 على الرابط:**https://bit.ly/2xN1Hlt**

[3] نبيل راغب ،**الاقنعة السبعة للعولمة** ،(القاهرة :دار عريبب لنشر و التوزيع ،2001)،ص.220.

[4] دينس سميث ،ترجمة علي امين على ،**الاجندة الخفية للعولمة** ،(القاهرة :المركز القومي لترجمة، ط1،2011) ،ص.15.

من خلال عدم قدرة الجانب التربوي على حماية المكون الهوياتي في كثير من الحالات، فالخطر الأعظم يتمثل في تراجُع الروح الوطنية وعدم قدرة المنظومة التربوية على غرس القيم الوطنية المجتمعية خصوصا لدى فئة الشباب، إذ يتمظهر في عدم إقبال الشاب الجزائري على الرموز الوطنية، وفقدان واضح للثقة في الذات الوطنية [1] و في مكونات الهوية الوطنية ، الامر ذاته ينطبق على المغرب حيث إن تأثيرات العولمة على خصوصيات الهوية الوطنية المغربية تجلت في التغير الاجتماعي السريع ، أيضا بداية فقدان الدور الحضاري للغة العربية و تشوية صورة الدين و الابتعاد على الاعراف والتقاليد [2].

يمكن القول ان الدول المغاربية عموما والجزائر والمغرب خصوصا، مرت بمراحل متشابهة من حيث التهديدات والمعضلات الامنية المجتمعية، وهي حاليا تحاول وضع حلول وآليات من اجل ضمان أمنها المجتمعي.

ثالثا: الآليات الضامنة لتماسك المجتمعي:

إن حماية الأمن المجتمعي والمكونات الأساسية للهوية المغاربية تتطلب توفر مجموعة من الأطر التي من شأنها أن تساهم في حماية الهوية؛ والتي تمر عبر توفير مناخ سياسي ديمقراطي، وحالة اقتصادية واجتماعية مناسبة، وترسيخ أكبر للقيم المجتمعية والثقافية[3].

1-العامل الثقافي:

تُعتبر الأطر الثقافية من العناصر التي تُسهم بشدّة، إمّا في الحفاظ على مكونات الهوية الوطنية، أو إحداث تفكك مجتمعي، لذلك فإنه من الضروري أن يتم وضع استراتيجيات تتعلق بالجانب الثقافي لمواجهة "غزو العولمة للثقافة الوطنية". ويعد الاهتمام بالجانب الثقافي ذا أهمية قصوى لبناء استراتيجية الأمن المجتمعي والثقافي في الجزائر، إلا أن الموقع المحوري للمسألة الثقافية في حركة البناء الحضاري وقيام الثقافة بوظيفتها الحضارية يستدعي تخليصها من

---

[1] عمارة عمروس ،العمري منير ،"العولمة بين الاندماج و تهديد الامن المجتمعي للجزائر" ، **مجلة الناقد لدراسات السياسية** ، جامعة بسكرة، الجزائر ،2018،العدد2،ص. 253.

[2] عادل تولة ، العولمة وخصوصية الهوية الوطنية المغربية ،نشر 21 سبتمبر 2014 و اطلع يوم 25اكتوبر 2019 على الرابط :**https://bit.ly/2oyyFeJ**

[3] عمارة عمروس ،العمري منير ،**المرجع السابق** ، ص. 252.

الحشو، أو الانحراف على حد تعبير المفكر الجزائري "مالك بن نبي"، والمقصود بالحشو هنا هو عدم تصفية عادات وحياة الأفراد بصفة عامة مما يشوبها من عوامل الانحطاط[1].

إن عملية حماية الهوية وترسيخ القيــم الوطنية تبدأ أساسا من مؤسسة المدرسة،فالمدرسة أو المؤسسات التعليمية المتنوعة ،تُعتبر أحد الوسائـل التي يتم بواسطتها، عملية التنشئة الاجتماعية والتربية النفسية للمجتمع ،و ما تحتويه هذه التنشئة من أهمية بالغة في تكوين أفراد المجتمع و نقل المكونات الاساسية للهوية الوطنية إليهم ، ،لذلك فإن أي عملية تلقين غير صائبة سوف تكون لها انعكاسات مباشرة على المجتمع ،حيث يعرفها **وشبيرو(Shabir)** بأنها مؤسسة اجتماعية تعكس الثقافة وتنقلها إلى الأطفال, فهي نظام اجتماعي مُصغر يتعلم فيه الأطفال القواعد الأخلاقية، والعادات الاجتماعية ،والاتجاهات، وطرق بناء العلاقات مع الآخرين[2].فالإصلاح التعليمي في الجزائر و المغرب وضع ضمن أولوياته إعادة ترسيخ قيم الشخصية الوطنية انطلاقا من ثوابت الهوية الراسخة في المجتمع دون إقصاء أي مكون هوياتي انطلاقا من " الإسلام ،والعروبة، و الأمازيغية " ،ففي الجزائر جاء قرار تدريس اللغة الأمازيغية في المدراس بداية من سنة 2008،كما وُضعت للمدرسة الجزائرية مجموعة من الأهداف من خلال قانون التوجيه و التربية تتمثل أهمها في :

– تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا، وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.

–تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة "بالإسلام والعروبة والأمازيغية".

– ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة المساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية، بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي الجغرافي والديني والثقافي.

–تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام والقيم الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.

---

[1] – صالح زياني ، آمال حجيج،" الأمن الاجتماعي والثقافي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق" ،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ،باتنة، الجزائر 2011 ، العدد01، ص. 13.

[2]عامر مصباح ، **التنشئة الاجتماعية و السلوك الانحرافي لتلاميذ المدرسة الثانوية** (الجزائر : دار الامة، 2003)، ص.101.

– ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون[1].

كان الهدف من هذ القانون التوجيهي للمدرسة الجزائرية إعطاء دور أكبر للمدرسة في عملية الحفاظ على ترسيخ الثوابت الوطنية من جهة، وكذلك منح المدرسة وظيفتها التنشيئية وفق ما يصب في صالح تقوية الروابط الاجتماعية، وزرع الوطنية في نفوس التلاميذ، ما من شأنه تقوية التماسك المجتمعي من جهة أخرى.

لكن هذا لا يُخفي الصراع القائم بين مختلف التيارات حول إصلاحات المدرسة الجزائرية ، خصوصا في ظل اتهامات متبادلة بين التيارات الإيديولوجية فالتيار المعرب يرى أن جانبا من هذه الاصلاحات يستهدف أهم المكونات المتعلقة بالشخصية الوطنية كمادة التربية الاسلامية و اللغة العربية ،مقابل الرفع من مكانة اللغة الفرنسية . أما التيار الفرنكفوني يرى بضرورة بناء مناهج دراسية عالمية تبتعد عن العامل اللغوي،و الديني ،و تيار أخر أمازيغي يرى انه لايزال المكون الامازيغي لم يتجسد بشكل كافي في مناهج المدرسة الجزائرية .

".. **إن مسألة الهوية بالمجتمع الجزائري والجوانب المقترنة بها كانت خاضعة لاجتهادات فردية ومصالح خاصة بين النخب نفسها؛ فضلاً عن ذلك التناولات السياسية والأيديولوجية .... أنتج هذا الواقع صراعاً حاداً بين مجموعة من النخب التي تحمل تصورات ومشاريع هوياتية مختلفة لم تستطع تأطير الاختلاف لعدم وصولها إلى موقف مشترك.** "[2] لذلك فإن الجانب التعليمي يتطلب التعامل الحذر والدقيق والمدروس، لأنه يرتبط بشكل مباشر بمُؤشر التماسك المجتمعي من عدمه.

أما في المغرب ومع التوجهات الجديدة في مجال النهوض بالأمازيغية، شرعت وزارة التربية المغربية في إدماج تدريس الأمازيغية على المستوى الابتدائي في سبتمبر 2003 مع الاعتماد على حرف التفيناغ لكتابتها. إن هذه النتائج جاءت لتؤكد نية السلطات المغربية في استمرار الاعتناء بالمكون الأمازيغي داخل المدرسة المغربية كي تساهم هي الأخرى في عملية إنشاء وبناء الشخصية الوطنية المغربية. لم تتوقف هذه الإجراءات في مرحلة الأطوار التعليمية الثلاثة،

---

[1] الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية**، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-08 ، الصادر في 27 جانفي 2008 ، العدد 04 ،ص. 08.

[2] علي دريس ، "الابعاد الهوياتية و رهانات الاصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية" ،**مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية** ، لبنان، العدد 457،2013،ص.111.

بل أيضا كان للتعليم العالي نصيب من الاهتمام بالمكون الامازيغي، فقد تم استحداث مسالك للدراسات الامازيغية ببعض الجامعات المغربية وسجلت موسم 2012/2011 بحوالي 1250 طالب"[1] مع التأكيد على استمرارية دعم اللغة العربية.

رغم هذه الإصلاحات التي تدعم تواجد اللغة العربية، وأيضا المتعلقة باللغة الأمازيغية إلا أن هناك من يرى أن الإشكالية في السياسة اللغوية التعليمية لا تكْمن في وجود صراع بين العربية والأمازيغية، بل في تواجد مكون لغوي آخر. إذا كان المغرب قد حقق استقلاله في الخمسينات، فإنه لا يعدو أن يكون استقلالا جيو- سياسي، لكنه لم يستطع أن يحقق استقلاله الثقافي، والفكري، واللغوي عن الاستعمار الفرنسي، الذي ترك نخبا سياسية واقتصادية وفكرية تخدم مصالحه خادمة بذلك أهدافا استراتيجية، بهذا نجحت فرنسا في إرساء نظام تعليمي يتماشى مع السياسة الفرنسية، وبهذا تشكل نخب من أتباعها في الداخل والخارج. [2]

ان المدخل الثقافي كمدخل للحفاظ على التماسك المجتمعي يتطلب:

بناء مناهج دراسية متوازنة تُرسخ القيم المجتمعية في الدولة، تتضمن كل المكونات الثقافية دون إقصاء، وإعطاء المدرسة وظيفتها في التنشئة الاجتماعية السليمة. ومساهمة المؤسسات الثقافية بشكل فعال في حماية الهوية الوطنية، والقضاء على كل أشكال التطرف.

2-العامل السياسي والقانوني:

إن الأمن السياسي يدل في مضمونه على وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي مشاركاتي، مُلغي لكافة شروط التعسف، القمع والتسلط، بما يضمن الاحترام الكُلي لحاجة المواطنين لتمكينهم من جميع حقوقهم الإنسانية الأساسية، مُرتبط بشكل وثيق بأداء هياكل الدولة السياسية، فهو يُشكل بحق المدخل الأساسي للتأثير الإيجابي أو السلبي على باقي الأبعاد الأخرى للأمن، وفي مقدمتها الأمن المجتمعي، فالدولة من خلال تحكمها في آداء هياكلها السياسية، يمكنها أن تؤثر بسهولة على آداء وعمل باقي هياكلها الأخرى[3].

---

[1]أحمد بوكوس ،**مسار اللغة الامازيغية الرهانات و الاستراتيجيات** ،(الرباط : المعهد الملكي للثقافة الامازيغية ، 2013)، ص. 281،282.

[2]أشرف اقريطب ، "الاستعمار اللغوي ، المغرب نموذجا" ،مركز انماء ، أطلع يوم 15ماي 2019 على الرابط **.https://bit.ly/2GffQmx:**

[3] سناء منغر ، **التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي** ، ماجستير غير منشورة (سطيف: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص حقوق الانسان ، جامعة سطيف،الجزائر،2013)، ص. 32.

ونظرا لعلاقة التأثير و التأثر بين الأمن السياسي والأمن المجتمعي وما يحمله من متطلبات ترسيخ القيم الديمقراطية التي يشكل وجودها و توفرها ، أحد الاليات الضامنة للأمن المجتمعي ، اما غيابها فيُعتبر أحد مؤشرات التفكك المجتمعي، لذلك الجزائر والمغرب أصبح عليهما من الضروري أن تستوعب أنظمتها السياسية ضرورة الاتجاه نحو انتقال ديمقراطي حقيقي و شامل .

بدأت التجربة الديمقراطية في البلدين في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ،و لقد كان للأوضاع السياسية و الاقتصادية و الثقافية دورا في عملية الانتقال الديمقراطي، وهذا ما يبرر بداية العملية في المغرب 1984،و في الجزائر1988،التي كانت نتيجة أحداث اجتماعية وسياسية أملت الحاجة إلى إحداث تعديلات على مستوى توزيع السلطة[1].لكن لم يطابق هذا الانتقال الديمقراطي المعايير الكاملة للعملية التي لم تكتمل فصولها بعد،و لم تكتمل معه المتطلبات المتعددة للحياة الديمقراطية التي كان من المفروض أن تساهم في عملية التماسك المجتمعي.فالبناء الديمقراطي المتكامل المستند على الشرعية الدستورية من شأنه أن يُوفر الإطار الأمثل لتحقيق المشروع المجتمعي[2].إضافة الى ضرورة أن تلعب الأحزاب السياسية دورًا فعالاً من خلال العمل على بلورة المصالح، وصياغتها بما يخدم الوحدة الوطنية وذلك بتوحيد البنى الجزئية –الإثنية والإقليمية و الاجتماعية –الى مستوى الوطنية ؛ والعمل على تعميق الشعور بالمواطنة بما يتخطى الاعتبارات العرقية و القبلية لصالح الارتباط المجتمعي[3]. لكن النظام السياسي في الجزائر والمغرب لا يزال يفتقد إلى استراتيجية واضحة، تشكل صمام أمان أمام المخاطر التي تهدد الهوية المجتمعية. لذلك فإن نقطة الانطلاقة في هذه الاستراتيجية تؤدي الى تحول ديمقراطي كامل، من شأنه أن يوفر المناخ السياسي المناسب للانطلاق في استراتيجية شاملة تنهض بالوطن في شتى الأصعدة، وتزيد من ترسخ ثقافته الخاصة وأيضا نشر قيم المواطنة[4] ،التي تُوصل الدولتين إلى ضمان أمنهما المجتمعي .

---

[1] عبد القادر بن حمادي ، **الانتقال الديمقراطي المغاربي بين الاعذار الوهمية و التحفظات المتجددة** (تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد، 2017)،ص. 142.

[2] رفيق بن حصيرة ،"الهوية الامازيغية و المشروع المجتمعي في الجزائر و المملكة المغربية" ، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، جامعة باتنة، الجزائر ،2014، العدد6 .ص.185.

[3] **المرجع نفسه** ،ص. 186.

[4] عمارة عمروس ،**المرجع السابق** ،ص .245.

3-العامل الاقتصادي:

إن العامل الاقتصادي يُعد من العوامل المهمة التي تُساهم في التماسك المجتمعي نظرًا للترابط الموجود بين الأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي . فالأمن الاقتصادي مفهوم يشمل تدابيرالحماية والضمان التي تُؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم، وضمان الحدّ الأدنى لمستوى المعيشة.

إن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج والمدفوع الأجر، أو عبر شبكة مالية عامة وآمنة، وإذ تبدو مشاكل الأمن الاقتصادي أكثر جدية وخطرًا في الدول النامية، فإن الدول المتطورة. كذلك قد تعترضها بعض المشاكل الاقتصادية التي تشكّل عاملًا مهمًا في تسعير التوتر السياسي والعنف الإثني[1].

حدوث أي خلل قد يُصيب الأمن الاقتصادي ينتقل لإحداث مُعضلات أمنية مجتمعية، لذلك يتطلب الأمر تنمية اقتصادية صلبة تشمل كامل التراب الوطني، فالتوازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق البلاد، يعكس أولا نجاح السلطات في تنمية شاملة أفقية تشمل كل المناطق القطرية وعمودية تشمل كل القطاعات. كما أنها تدخل في متطلبات ضمان الاستقرار الأمني المجتمعي، حيث أن الاختلال بين المناطق من حيث التنمية خصوصا في البلدان التي تشهد تعددا إثنيا يُعد تهديدًا مباشرًا لاستقرار أمن البلد والاستقرار المجتمعي. ويُعد مؤشرًا قويا للتفكك المجتمعي ومغذيًا للأزمات المجتمعية المتعلقة بالهوية. يري المختصون أن الإيدلوجيا السابقة تراجعت بينما الأيديولوجيا القادمة من العالم الثالث هي إيديولوجيا الخصوصيَّات الهويَّاتيَّة وسيقودها رجال السياسة .وإذا كانت القوى المحرّكة للأيديولوجيا السابقة هي الحريَّة والعدالة الاجتماعيَّة، فإنَّ طموحات الأيديولوجيَّات الجديدة تتمثل في التنمية الاقتصاديَّة[2]، لذلك فعلى الجزائر والمغرب الاتجاه الى تقوية القاعدة الاقتصادية من جهة، ومن جهة ثانية ضمان العدالة في التنمية الاقتصادية في كل أرجاء البلاد.

---

[1] أحمد علو ،"الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات .**مجلة الجيش اللبناني** "، العدد 392 ،2018، اطلع يوم 3ماي 2019.على الرابط: **https://bit.ly/2Jzp7HP**

[2] – رحال بوبريك ،"عودة الهويات الجماعية" ، **مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث** ،المغرب 2018،ص.10.

إن الجزائر والمغرب عليهما أدارك ضرورة اتباع هذه الآليات، من اجل التصدي لمختلف التهديدات والمعضلات المجتمعية التي تُحدق بالمنطقة بصفة عامة، وعليهما بصفة خاصة.

وأخيرا يمكن نستخلص أهم نقاط التشابه والاختلاف في التعامل مع قضية الهوية في البلدين

-إن السياسة العامة المتبعة بخصوص الهوية الوطنية من قبل الأنظمة السياسية في الجزائر والمغرب بعد الاستقلال غيَّبت الطرح الأمازيغي في بناء الهوية الوطنية. ولم يعط اللغة العربية مكانتها الحقيقة.

- إن النخب المعارضة للسياسة العامة المتعلقة بالهوية جاءت كرد فعل على الخطاب المتبع من طرف النظام السياسي سواء في الجزائر، أو في المغرب.

- الترسيم الدستوري للغة العربية والامازيغية لا يتطابق مع الواقع اللغوي في البلدين الذي هو في صالح اللغات الاجنبية وبالتحديد في صالح اللغة الفرنسية.

-تمكْن المغرب من حسم قضية كتابة الأمازيغية بحرف " التفيناغ " ، بينما لايزال النقاش مفتوحا في الجزائر حول الحرف الانسب لكتابة اللغة الامازيغية .

- إن مسار سياسة التعريب في الدولتين تخللته العديد من العراقيل والصعوبات خصوصا من بعض الأطراف الرافضة لتعريب المدرسة والإدارة (التيار الفرنكفوني)، والتي تريد إبقاء اللغة الفرنسية كلغة لدراسة والتعامل في مختلف الادارات.

-التأثير المستمر على للجانب للغوي للبلدين، من طرف المستعمر القديم (التيار الفرنكفوني).

- إنشاء مؤسســـات لتعزيز اللغة العربية كالمجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر ومعهد التعريب فـي المغرب.

- إنشاء مؤسسات لترقية المكون الأمازيغي المتمثل في المحافظة السامية لترقية الامازيغية في الجزائر ,والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في المغرب .

- الاستمرار في دعم المكونات الاساسية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية من خلال اعتبار الدين الاسلامي دين الدولة في الجزائر مع حكم ديمقراطي جمهوري، مع مرجعية دينية للمغرب في نظام الحكم يعتمد على امارة المؤمنين.

والملاحظ أن مسار السياسة العامة المُتبع من قبل الجزائر والمغرب يكاد ان يكون متشابها في الخطوات والنتائج والواقع المُعاش.

الخاتمة:

إن التنوع الثقافي الذي تعرفه البلدان المغاربية، وفي مقدمتها الجزائر والمغرب، وجب التعامل معه بالشكل الذي يسمح بمزيد من الاندماج، والانصهار المجتمعي، رغم الاخطار التي تُهدده. فعلى أصحاب القرار المُضي قدما في معالجة أي بؤر من شأنها تغذية مُعضلات أمنية مجتمعية في البلدين، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مُختلف الآليات التي تُساهم في تماسك أمنها المجتمعي، ومعالجة الآثار المُترتبة على سياسات إقصائية سابقة، من خلال بعض الآليات السياسية والاقتصادية والثقافية. **من النتائج** التي توصلتا لها:

– إن إعادة الاعتبار للمكون الامازيغي في المكونات الاساسية للهوية الوطنية أعاد بعضا من التوزان والاستقرار السياسي والرضي عند بعض النخب والأحزاب والناشطين في الحركات الأمازيغية في البلدين.

–لايزال الجدل قائما حـول السياسية اللغوية بين ثلاثة تيارات: التيار المعرب، والتيار الأمازيغي، والتيار الفرنكفوني.

–يمكن ضمان الأمن المجتمعي المغاربي عموما وفي الجزائر والمغرب خصوصا من خلال إعطاء فعالية للآليات الثقافية والسياسية والاقتصادية.

–التوصيات:

–العمل على فتح ورشات نقاش في مراكز البحث والجامعات حول موضوع " البناء الهوياتي" للاستفادة منها وتجسديها على أرض الواقع.

– ضرورة "الاتجاه" الى مرحلة " تحول ديمقراطي" حقيقي" ومنه إلى مرحلة ترسيخ كاملة.

– الاعتناء بالجانب" الثقافي" من خلال إعطاء دور أكبر للمدرسة والمؤسسات الثقافية الأخرى لترسيخ القيم الوطنية.

– ضرورة التوزيع العادل للثروات والمشاريع التنموية على مختلف المناطق الجغرافية خصوصا التي شهدت مراحل من التهميش الاقتصادي.

– توفير مختلف الوظائف في شتى القطاعات الاقتصادية والإدارية بعيدا عن العامل الجغرافي أو الإثني .

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

-المصادر:

-1-الدستور الجزائري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 14 الصادر في7 مارس 2016، الديباجة.

-2- الدستور المغربي ، الظهير رقم . 1.11.91 الصادر في 27 جوان 2011.

-3-الجمهورية الجزائرية،القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-08 ، الجريدة الرسمية،27 جانفي 2008 ، العدد 04.

-الكتب:

- 4-بوكوس أحمد، مسار اللغة الامازيغية الرهانات و الاستراتيجيات ،الرباط ،المغرب، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية ، (2013).

-5- بن حمادي عبد القادر،الانتقال الديمقراطي المغاربي بين الاعذار الوهمية و التحفظات المتجددة ،تلمسان ،الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، (2017).

-6-بقطاش خديجة، الحركة التنصيرية الفرنسية في الجزائر1830- 1871، سوريا، دار دحلب، (2007).

-7- دينس سميث ،ت: علي امين على، الأجندة الخفية للعولمة ، مصر ،القاهرة ، المركز القومي لترجمة،ط1، (2011).

-8-راغب نبيل ، الاقنعة السبعة للعولمة ، القاهرة ،مصر، دار عريب للنشر و التوزيع،(2001).

-9- مناصرة عز الدين، المسألة الامازيغية في الجزائر والمغرب، الأردن، دار الشروق للنشر و التوزيع، (1999).

-10- مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلاميذ المدرسة الثانوية ، الجزائر، دار الامة، (2003).

-الدوريات و الملتقيات و المقالات

-11- بوبريك رحال، عودة الهويات الجماعية ، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث ،المغرب ، (2018).

-12-بوحنية قوي، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات ،قطر، (2012).

-13- بن حصيرة رفيق ، الهوية الأمازيغية و المشروع المجتمعي في الجزائر و المملكة المغربية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،جامعة باتنة، الجزائر، العدد 6 ، (2014).
-14-بنطالب علي، السياق الاستعماري و تأثيره على الوضع اللغوي بالمغرب ، مجلة المجتهد ، الرباط ، المغرب ، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، العدد 11، (2016).
-15- بومدين وسيلة، الدولة الفاشلة في ليبيا و تداعياتها على المنطقة المغاربية . مجلة الناقد لدراسات السياسية ، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 03، (2018).
-16-دريس علي ، الابعاد الهوياتية و رهانات الاصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، العدد 457 ، (2003).
-17- زياني صالح، آمال حجيج. الأمن الاجتماعي والثقافي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،باتنة،الجزائر، العدد01، (2011).
-18-زيتوني نصيرة، واقع اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ،السعودية ، مجلد 28، العدد 10، (2013).
-19-حراش احسن،غلق جامعة لبويرة الى اشعار لاحق ، جريدة الشروق اليومي ، العدد 5666 ،الجزائر، (2018).
-20- مهدي حبيب صالح .دراسة مفهوم الهوية ، مجلة مركز دراسات الاقليمية ، العراق ، المجلد 5 ، العدد، 13، (2009).
-21- حمود فريال، الشماس عيسى ،مستويات تشّكل الهوية الاجتماعية وعلاقتها بالمجالات الأساسية المكونة لها لدى عينة من طلبة الصف الأول الثانوي من الجنسين ،مجلة جامعة دمشق ،المجلد27، (2011).
-22-عمروس عمارة ، العمري منير،العولمة بين الاندماج و تهديد الامن المجتمعي للجزائر ، مجلة الناقد لدراسات السياسية ، جامعة بسكرة، الجزائر ،العدد 2. (2018).
-23-خيري عبد الرزاق جاسم، الحركة الازوادية في مالي وتشكيل الدولة ،مجلة الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،العراق، العدد 57 ، (2008).
-24-مادي إبراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي ،مجلة افاق الافريقية، مصر ، المجلد 10 ،العدد 36، (2012).
-الاطروحات و الرسائل :
-25-أبوعنزة محمد احمد عمر ،واقع اشكالية الهوية العربية بين الاطروحات الاسلامية والقومية ، ماجستير قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط، (2011).

-26-بن حصيرة رفيق، الأمازيغية والامن الهوياتي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر و المغرب، ماجستير، باتنة ،كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،دراسات متوسطية ومغاربية،جامعة باتنة، الجزائر، (2013).

-27-بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري ،دكتوراه ، الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، تخصص دراسات دولية ،الجزائر ، (2008).

-28- نزراي صفية، الامن الثقافي في المغرب العربي ،ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات مغاربية ،جامعة باتنة ،الجزائر ، (2011).

-29- منغر سناء ،التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي ، ماجستير غير منشورة ،سطيف ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق تخصص حقوق الانسان ، جامعة سطيف ،الجزائر، (2013).

ثانيا : الراجع باللغة الأجنبية :

Books

-30- Buzan Barry ، Lene Hensen The Evolution of International Security Studies ،U k: Cambridge University press، (2009) .

-31- Ozoliņa zaneta،Societal Security: Conceptual Framework Societa. the Konrad Adenauer Foundation and the Latvian Political Science Association ،(2016).

-32- Roe Poul،Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma. London and New York، Taylor & Francis، (2007).

Articl

-33- Tware Billy، Rwandan Ethnic conflicts Historical Look at Root Causes ، European Peace University، Austria ، (2012).

-34- Ozcan Sezer، securitization of energy through the lenses of copenhagen school،Orlando International Conference، United States of America، 21-23 March 2013، (2013).

-35- Hoffman Katherine، Berber Law by French Means:Customary Courts in the Moroccan Hinterlands 1930–1956 ،Society for the Comparative Study of Society and History Cambridge University Press ، Volu 52، Issue 4، (2010).

- 36- Thiel Markus، Dentity Societal Security and Regional Integration in Europe. Florida European Union Center ، University of Miami، Vol، 7 No، 6، (2007).

-37-Daphna Oyserman .Elmor Kristene ،Self, Self-Concept, and Identity A Division of Guilford Publications، Inc،72 Spring Street، New York(2012).

ثالثا : المواقع الإلكترونية

-38-اقريطب أشرف ، الاستعمار اللغوي،المغرب نموذجا :مركز انماء ، أطلع يوم 15ماي 2019 على الرابط :https://bit.ly/2GffQmx.

-39- الجزائري ساكري ،الجزائر من التهديدات الخارجية إلى المخاطر الداخلية أطلع يوم 17افريل 2019على الرابط :https://bit.ly/2xN1Hlt.

-40- برزيق بوعلام ،المأزق الامني المجتمي وهواجس التفكك ،اطلع في 15جانفي2019على الرابط : https://bit.ly/2xNhvuV .

-41- عدني إكرام ، الأمازيغية: إشكالية الأصل واللغة والهوية عرض لتحولات الاهتمام بالمسألة اللغوية بالمغرب ، مركز إنماء للبحوث و الدراسات، المغرب نشر 23 جويلية2017 و اطلع يوم 15 مارس 2019 على الرابط :https://bit.ly/2Lp24C0 .

-42- علو أحمد ،الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات ،مجلة الجيش اللبناني ، العدد 392 ،2018 ، اطلع يوم 3ماي 2019 على الرابط :https://bit.ly/2Jzp7HP .

-43- تولة عادل ، العولمة وخصوصية الهوية الوطنية المغربية ،نشر 21 سبتمبر 2014 اطلع يوم 25اكتوبر 2019 على الرابط :https://bit.ly/2oyyFeJ .